



دفتر مقام معظم رهبری
www.leader.ir

كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه رئيس ونواب مجلس الشورى الإسلامي بمناسبة بدء أعمال الدورة العاشرة لمجلس الشورى الإسلامي - 2016 / Jun / 6

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا أبي القاسم المصطفى محمد وعلى آله الأطيبين الأطهرين المنتجبين، سيّما بقيّة الله في الأرضين.

أرحّب بكم خير ترحيب أيها الإخوة والأخوات الأعزاء الذين ستمارسون دوراً مفصلياً في مسيرة تقدّم البلاد إن شاء الله، وتشكلون الأجزاء الموقّمة لأحد أكبر أركان البلد والثورة. وأبارك لكم جميعاً إحرازكم هذا النجاح، فقد منّ الله تعالى عليكم بهذا التوفيق، وبوأكم هذه المكانة السامية والحمد لله.

بادئ ذي بدء أقول بأنه تمر علينا الأيام الأخيرة من شهر شعبان، ونحن على أبواب شهر رمضان. فلنتوجّه بقلوبنا إلى كسب مرضاة الله والنهوض بالمسؤولية الإلهية. وأقول لكم أيها الإخوة والأخوات الأعزاء! اعرفوا قدر هذه الفرصة، واعلموا أنها سرعان ما تنقضي، وأن السنوات الأربع تمرّ كلمح البصر. حالها حال أعمارنا، فإن المرء إذا ما أجال ببصره إلى ما ورائه، رأى أن هذه الفترة قد انقضت كالبرق الخاطف، وانتهى كل ما فيها من أفراح وأتراح وشدائد ومرارات وحلاوات وملذات ومحن. ولو تسنى للإنسان أن يجعل في هذا الطومار الطويل - البالغ بشأن أمثالي أنا الحقير سبعين إلى ثمانين عاماً على سبيل الفرض - نقطة يستطيع أن يحتسبها عند الله سبحانه وتعالى وأن يترجى منها خيراً، فنعماً ذلك، وأما إذا افتقدنا في هذا الطومار الطويل إلى عمل يكون بوسعنا الدفاع عنه أمام الله سبحانه وتعالى - فإن الإنسان معرضٌ للحساب - ستتسم الحياة بالخسران، كما في قوله: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حَسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} (2).. الإيمان والعمل الصالح، فإن اشتملت الفترة التي انقضت من أعمارنا على الإيمان والعمل الصالح، ليس ثمة خسارة، وإنما هو ربح بنفس ذلك المقدار، وأما إن لم تشتمل عليهما لا قدر الله، أو أن الإنسان إذا ما حاسب نفسه، ووجد أنه بالإمكان الخدش والنقاش فيها، عندذاك سيصعب أمره كثيراً.

الإمام السجاد (ع) يخاطب ربه في دعاء أبي حمزة الثمالي قائلاً: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِذَا انْقَطَعَتْ حُجَّتِي، وَكَلَّ عَنْ جَوَائِكَ لِسَانِي، وَطَاشَ عِنْدَ سُؤْلِكَ إِيَّايَ لُبِّي» (3). ارحمني في ذلك الوقت الذي تسألني فيه ولا يوجد لديّ جواب أقدمه بين يديك - وذلك حين يبدأ حساب الأعمال، ويتعيّن على المرء الجواب - «كَلَّ عَنْ جَوَائِكَ لِسَانِي»، و«انْقَطَعَتْ حُجَّتِي» ونفدت براهيني واستدلالاتي - فإن لكل إنسان أدلة يحملها: "قمت بهذا العمل لهذا الدليل ولذلك السبب"، ولكن بعد أن تُردُّ كل واحدة منها، يبقى صفر اليدين - «وَطَاشَ عِنْدَ سُؤْلِكَ إِيَّايَ لُبِّي»، وبقي عقلي وقلبي وروحي أمام هذه الأسئلة المتتالية في تيه وحيرة. وهذا ما جرّبته بنفسي، وما كنتُ عازماً من قبل على ذكر هذه التجربة، ولكنها انقذت الآن في ذهني، وجرت على لساني، وسأطرحها عليكم.

عندما تعرّضتُ لحادثة الاغتيال عام 1981 في مسجد أبي ذر، أصابتنني حالة الإغماء. وخلال الفترة التي كانوا قد حملوني فيها من المسجد إلى السيارة، استفتقتُ مرتين أو ثلاثة، ورجعت إلى حالة الإغماء، حتى دخلتُ أخيراً في غيبوبة كاملة. وفي إحدى هذه الإفاقات، شعرت بأن هذه هي اللحظة الأخيرة، وأحسست بالكامل أن الأجل قد حان



وقته. وفجأة تجسدت كل حياتي أمام عيني. وتساءلتُ في نفسي: ماذا أملكه الآن لتقدمه؟ ومهما فكرت، وجدت أن أعمالها كلها بالإمكان أن تخضع للبحث والنقاش. فقد جاهدنا، ودخلنا السجون، وتعرضنا للتعذيب، ومارسنا التدريس، وبذلنا الجهود - وهذه بالتالي هي الأمور التي تنقدح في ذهن الإنسان - ولكني رأيتُ في تلك اللحظة أن بالإمكان أن يناقشوني في كل واحدة منها، قائلين بأنك في القضية الفلانية من الممكن أن تكون قد خلطت نيتك بنية غير إلهية، وبهذا يتبدد العمل! وفجأة أحسستُ بأنني معلقٌ بين السماء والأرض، كالإنسان الذي لا يجد لنفسه أي ملجأ ولا مأوى. فقلت يا إلهي! إنك ترى حالي، وأنا لا أملك شيئاً على الظاهر، وحين أحاسبُ نفسي، أجد أنني صفر اليدين، إلا أن تكون أنت الذي ترحمني. وهذه حالة تتحقق للإنسان. فلنحاول اغتنام هذه الفرص.

لقد توافرت لكم فرصة جيدة، وهي أربعة أعوام في مجلس الشورى الإسلامي؛ المكان الذي يُعنى بإدارة البلاد وعملية التشريع وسنّ القوانين، وهي عملية في غاية الأهمية، تقوم في الحقيقة - كما ذكرنا مراراً - بوضع السكك وتعبيد الطريق. فإنكم تقومون أولاً بتعبيد الطريق لمسيرة الحكومة، ثم يتأتى لكم من خلال الصلاحيات التي منحها الدستور لكم - ومنها التحقيق والتحري المصريح بهما في الدستور - أن تضمنوا إنجاز هذه المسيرة، لا عن طريق التوصية وحسب، بل بمقدروكم وفق الصلاحيات القانونية متابعة الأمر وتقصّيه والتحقيق فيه، وهذا لا ينافي التعاون مع الحكومة مطلقاً. فإني كنت أحمل هذه العقيدة في جميع الحكومات ولا أزال أعتقد بضرورة أن يتعاون المجلس مع الحكومة، بيد أن هذا التعاون لا يعني تنازل المجلس عن حقوقه، فلا بد لكم من استيفاء حقوقكم، ومن القيام بالتحقيق والتتبع والمؤاخذة متسائلين: لماذا لم يتحقق؟ ولماذا تحقق قليلاً منه؟ ولماذا تحقق بصورة أخرى؟ وهذه فرصة بالغة الأهمية، فاعرفوا قدرها.

في بداية الثورة، حينما بدأ يدور الحديث عن الانتخابات الرئاسية، وراحت تُطرح أسماء مختلف المرشحين، تحركتُ بمعيتي أحد أصدقائي، منتهيين من طهران إلى قم للتشرف بخدمة الإمام الخميني - حيث كان حينها يسكن مدينة قم -، وكان ذلك في وقتٍ ضيقٍ عسيرٍ، والإمام في داخل بيته، وأخيراً بعد اللتيا والتي تشرفنا بخدمته. والسبب أن الإمام كان قد منع المعممين من الترشيح لرئاسة الجمهورية، فذهبنا إلى سماحته لثباته وثجاجة في أن يرفع هذا المنع، وذلك من أجل أن نطرح السيد الشهيد بهشتي (رضوان الله تعالى عليه)، حيث كنا نرى أنه أفضل من الجميع. والسبب من ذهبنا هو التباحث مع سماحته حول هذه القضية، فتبادلنا الحديث فيما بيننا، وقلنا وسمعنا، وأخيراً قال لنا اذهبوا وحافظوا على المجلس لأهميته، ولم تكن حينذاك قد أُجريت الانتخابات النيابية. فكانت هذه هي وصيته لي ولصاحبي، ومعناها عدم الإصرار من قبلنا على قضية الحكومة، والمجلس باعتقاده أهم من الحكومة والسلطة التشريعية.

والآن ينبغي لكم أن تسألوا الله وتستعينوا به حقاً! وها هو شهر رمضان على الأبواب، والصيام فيه فرصة، والدعاء فرصة، وإحياء الليل فرصة، وصلاة الليل التي غالباً ما يُوقِّع المؤمنون لأدائها في هذه الليالي أكثر من غيرها فرصة. فادعوا الله وتضرعوا إليه واسألوه أن يوفقكم للنهوض بهذه المهمة الكبرى.

وفيما يلي أود أن أستعرض لكم بضعة نقاط: نقطة حول أساس وظيفة المجلس، وأخرى حول قضية القانون، وثالثة حول الموضوع الاقتصادي، ورابعة حول الشأن الثقافي، وخامسة حول السياسات العامة وقضايا السياسة الخارجية، وما إلى ذلك.. هذه هي مواضيع عدة سأطرحها عليكم إن شاء الله.



لقد أنيطت إليكم في الدستور مهمة الدفاع عن مكاسب الثورة وأسس الإسلام، وهذا ما جاء في يمينكم. ولقد ذكرت في ندائي لكم⁽⁴⁾ أن اليمين هذا يمين حقيقي؛ بمعنى أن نقض اليمين يستوجب الكفارة. فقد أقسمتم أن تحافظوا على أسس الإسلام ومكاسب الثورة، وهذا أمر هام. ولكن متى يتسنى ذلك؟ حين يقف المجلس على رأس الأمور حقاً، وهذا أمر موكل إليكم. ولا تُجامل في قولنا «المجلس على رأس الأمور»، بل يجب أن يكون المجلس حقاً على رأس الأمور، وهذا يعني أن يتخذ القرارات، وأن تصل قراراته إلى حيّز التنفيذ.

وأقولها لكم بأنه في مختلف الحكومات - سواء الحكومة الحالية، أو الحكومة السابقة، أو الحكومات التي سبقتها بعد رحيل الإمام، أو حكومتي في زمن الإمام - أحياناً ما يتفق أن تمرّ علينا وعلى الحكومات أزمات تسوقهم إلى الاستفادة من صلاحيات الولي الفقيه، وكنّت في هذه الموارد مراقباً لئلا تؤدي هذه العملية إلى المساس بما تم التصويت عليه في المجلس ما أمكن. ذات مرة جاءت إحدى الحكومات السابقة وطالبت بشيء يقف على النقيض تماماً من قانون الموازنة لذلك العام - القانون الذي كان متداولاً آنذاك بدلاً من الخطة التنموية في الوقت الراهن - ولكني رغم إصرارهم لم ألبّ سؤلهم، مع أنهم كانوا يعانون من بعض المشاكل، وقلت لهم بأن أعضاء المجلس قد اجتمعوا واتخذوا القرار وصوتوا على قانون الموازنة بكل مشقة، ولا يمكن أن نعد إلى قلب القانون بأسره رأساً على عقب بكلمة واحدة. فلا بد أن يوضع المجلس على رأس الأمور، وأن تُحفظ حرمة ووقاره وهيبته.

ذات يوم قلت على ما يبدو للسيد لاريجاني أو أحد رؤساء المجلس، بأن المجلس كان يسير على هذا المنوال حتى ترعّب رضاخان على كرسي الحكم، وبعد أن تسلّم رضاخان مقاليد الأمور، تبدّد المجلس والقانون والعملية والتشريعية وكل ما يدور في هذا الفلك. ولكن قبل مجيء رضاخان - حيث كانت قضية التشريع قائمة ومجلس الشورى دائراً، وكانت الحركة الدستورية قد انطلقت لتوها، وبالتالي قبل أن يتسلم رضاخان زمام السلطة - ترعّم رئاسة المجلس في دورته الثانية أو الثالثة مؤتمن الملك، وكان رجلاً حسن السمعة في عهد القاجار، وأخوه مشير الدولة كان رئيساً للوزراء، وهو الآخر أيضاً ذو سمعة طيبة؛ أي أن هذين الأخوين كانا يتسمان نسبياً بسمعة حسنة في نهاية عهد القاجار وبداية عهد البهلوي. إذن فالأخ الأكبر وهو مشير الدولة كان رئيساً للوزراء، والأخ الأصغر وهو مؤتمن الدولة كان رئيساً للمجلس. ذات يوم طلب رئيس الوزراء من المجلس وقتاً لتقديم تقرير وإلقاء خطاب في الساعة الثامنة صباحاً على سبيل المثال. أخذت الساعة تشير إلى الثامنة صباحاً، ومشير الدولة لم يصل بعد، فنظر مؤتمن الملك إلى ساعته، ووجد أنها تشير إلى خمس دقائق بعد الثامنة، فقال لا تسمحوا له بالدخول. وبعد خمس دقائق وصل مشير الدولة إلى المجلس، فمنعوه من الدخول! فقد تأخّر رئيس الوزراء عن الموعد المقرر خمس دقائق، وإذا برئيس المجلس، وهو أخوه الأصغر، يمنعه من الدخول، وهذا هو المراد من اقتدار المجلس وهيبته، وهو الذي يجب عليكم الاحتفاظ به، وهو واجب يقع على عاتقكم، وأنتم من يتأتى لكم القيام بذلك.

وإن من الأمور التي بوسعها أن توفر ذلك وتضمنه للمجلس حقاً، هي إشراف المجلس على نفسه. وهذا ما ذكرته لأعضاء المجلس الثامن⁽⁵⁾. فعلى المجلس أن يتولى مهمة الإشراف على نفسه. لأنه بالتالي يتكوّن من مجموعة من الناس، ونحن أبناء البشر كلنا معرضون للخطأ، وهذا ما لا يقبل المزاح، ولا يعرف صغيراً أو كبيراً، ولا شيخاً أو شاباً، فجميعنا معرضون للخطأ والزلة. ولكن من الذي يجب عليه الوقوف أمام هذه الزلة؟ المجلس بنفسه. وهناك أنواع الزلات وأقسامها، فلو قام المجلس بالإشراف، وحال دون زلة النائب، واستطاع النائب أن يحافظ على نزاهته وسلامته نفسه على مدى هذه السنوات، عند ذلك سينطلق لسانه، وسيتمكن من بيان ما يشهده من نقاط ضعف في أيّ مكان، فعلى المجلس أن يراعي ذلك. وأنا أطلب منكم ألا تستهينوا بقضية إشراف المجلس على ذاته، وأن تحافظوا عليها.



وأما قضية القانون، فإن تشريع القوانين يمثل مهمتكم الرئيسية، ولكن يمكن سنّ القوانين على نمطين: حسن وسيء، فبالإمكان وضع القوانين بصورة حسنة، وبالإمكان وضعها بصورة سيئة. ولا يقتصر الحُسن والسوء على أن يكون القانون حسناً أو سيئاً، بل قد تضعون قانوناً حسناً، ولكن الوضع بنفسه يتم بصورة سيئة، لماذا؟ لأنه لم تُراعَ الدقة في كيفية وضع هذا القانون، وفي انسجامه مع سائر القوانين، وفي وضوحه وشفافيته. فلا بد أولاً أن يكون القانون نوعياً، وكمية القوانين وكثرتها ليست بالأمر المطلوب كثيراً، بل يجب أن يتسم القانون بالنوعية. وما ذكره الدكتور لاريجاني هنا من وجود تخصصات مختلفة، أفرحني حقاً، والحمد لله! فإن لوجود المتخصصين والعلماء والمُطلعين والعقلاء في المجلس قيمة بالغة، ومن هنا فعليكم التدقيق أولاً في أن يكون القانون متقناً؛ أي أن تكون دلائل سنّ هذا القانون بالطريقة التي إذا ما نظر المرء إليها، وجد بأن هذا القانون يتسم بالإتقان. وأن يحمل نظرة شمولية، فالنظرة الجزئية وعدم الاهتمام بالجوانب المختلفة، يُخرج القانون من حيّز الانتفاع. وأن يكون واضحاً بحيث لا يحتاج إلى تعديلات متكررة، وإلى استعلامات متواصلة تصل إلى المجلس، فإن لم يكن القانون واضحاً وشاملاً، تتعاقب الاستعلامات عليه مستفسرين: هل مرادكم منه هذا أم ذاك؟ وأحياناً تكون نتيجة الاستعلام الصادرة عن المجلس مناقضة لمضمون القانون، فإن هذا القانون ليس بالقانون الجيد؛ بمعنى أن مضمونه قد يكون جيّداً، إلا أن طريقه وضع هذا القانون ليست جيدة، وإنما تمت بصورة سيئة. ولذا يجب أن يتسم القانون بالنوعية.

وكذلك تعارض القوانين، فإن واحدة من الأمور التي نعاني منها، هي قضية تراكم القوانين وكثرتها في شتى المسائل. وقد أشار الآن السيد الدكتور لاريجاني إلى قضية التخطيط الإقليمي، وهي قضية طُرحت، منذ أن كنتُ رئيساً للجمهورية، في مجلس الوزراء آنذاك، وقد مضى على ذلك الوقت ثلاثون عاماً ونيّف - وتداولنا حينها البحث حول كلمة «أمايش» (التخطيط) بأنها هل هي كلمة فارسية أم لا، وما هي جذورها وأصولها - وتقرر أن يتابعوها في ذلك الحين، والحكومات بأسرها تابعت هذه القضية، ولكنها لم تتحقق بعد. وقد وضعنا القوانين لتحقيقها، فهل من الصحيح أن تعمدوا الآن إلى إضافة قوانين أخرى عليها! بل لا بد من اختيار الطرق السريعة والمختصرة. وعلى سبيل الفرض، تريدون الآن وببركة التخطيط الإقليمي، والتعرّف على المواهب والطاقات المتاحة في المحافظات أو المناطق، أن تستثمروا الإمكانيات الكامنة في كل محافظة أو منطقة، وهذا جيّد جداً، ولكن إن لم يتم إنجاز هذا العمل عن هذا الطريق، فهناك طريق آخر. وعلى سبيل المثال، صحيح أن التخطيط العلمي لم يتحقق في محافظة خراسان، بيد أن المحافظ والمسؤولين المحليين فيها يعرفون عن إمكانيات تلك المحافظة ما لا يعرفه الساكن في العاصمة، وهذه فرصة بحد ذاتها، ويجب الاستفادة من هذه الطرق. ومن هنا أريد القول بأن تراكم القوانين وازديادها كمياً لا يعدّ حسناً، والأساس هو أن يتصف القانون بالنوعية والشمولية.

كما ويجب الحؤول دون سنّ القوانين الممهّدة للفساد، ولا بد لكم من مراقبة هذه القضية بدقة. فإن من الأمور التي لا تختص بمجلسنا - علماً بأنها حدثت أحياناً في مجلسنا أيضاً لعدة مرات على ما في ذهني خلال هذه السنوات - ولكنها شائعة في مجالس العالم، هي وضع قانون ونسخه بعد عشرة أيام، وخلال هذه الأيام العشرة، يحوز البعض على المليارات! وهذا قانون يبعث على الفساد. وعلى سبيل المثال يمنعون في هذا القانون بيع سلعة أو استيرادها أو تصديرها، ويستغل هذا القانون من عليه أن يستغله، وبعد عشرة أيام حين يُرفع هذا المنع، يحصل هذا الشخص على المليارات في ليلة وضحاها، وهذا قانون باعث على الفساد، وله وجوده بالفعل. فراقبوا بأن يكون القانون الذي تضعونه مضاداً للفساد.

والنقطة الأخرى المرتبطة بالقانون هي ترجيح المصالح الوطنية على القضايا المحلية. وبالطبع فإن للناس توقعاتهم



منكم أنتم الوافدون من مختلف مناطق البلد، بيد أن هذه التوقعات غير مقبولة بالكامل، وإنما هي مقبولة إلى حد ما. فأن يتصوروا بأن دخولكم إلى المجلس من منطقتهم، سيؤدي إلى معالجة الطرق والماء والكهرباء والميزانية الحكومية وكل شيء يعود إليهم، فهذا أمر متعذر. ولا مرء في أنكم تشعرون بالمسؤولية حيال بعض متطلبات أهالي منطقتكم وتوقعاتهم، وهذا ما لا إشكال فيه إلى حد ما، ولكن ما لم يتعارض مع المصالح الوطنية، وفي بعض الأحيان يتعارض معها، فعلى سبيل الفرض، لو كان هناك إصرار على بناء مطار في المحافظة الفلانية - والمطار من الأمور والبنى التحتية الباهظة الكلفة - وعلى أنه من الأمور الضرورية لمحافظتهم. وأنت تنظر في هذه القضية وترى أن المطار في الحقيقة ليس أمراً ضرورياً لتلك المنطقة، رغم أنه يعد امتيازاً لها، ولكن يوجد مطاراً في جوارها من هذا الجانب أو ذاك، وهذا ذكرته على سبيل المثال، أفهل نصراف الأموال والإمكانيات والفرص التابعة لهذا البلد في أمر لا يتسم بالأولوية! في مثل هذه المواطن تقوم بترويج المصلحة الوطنية على تلك المصلحة المحلية. ومن هنا فإني لا أطلبكم بالإعراض كلياً عن المطالب المحلي، وهذا أمر غير ممكن، ولكن لو تعارضت مع المصالح الوطنية، يتعين عليكم مراعاة المصلحة الوطنية في سن القوانين بالتأكيد.

والنقطة الأخرى التي أود أن أطرحها عليكم في باب القانون، هي الاستفادة من الخبرات. وإن من الأجهزة الهامة التي يمكنكم أن تستفيدوا من الخبرة فيها، هي الجهاز الحكومي؛ ذلك أن للحكومة في مختلف القطاعات خبراء جيدين. فاستفيدوا بالتأكيد من خبراء الحكومة، سواء في منظمة التخطيط والبرمجة أو في شتى القطاعات الأخرى، ولكن لا يختص الأمر بهم، ففي خارج الحكومة أيضاً إذا ما أجلتهم بأبصاركم، لوجدتم خبراء في القضايا الاقتصادية - التي سأتطرق إليها باختصار - لا ينتمون إلى الحكومة، وإنما هم علماء في الاقتصاد يدرسون في الجامعات أو في أماكن أخرى. فتجب الاستفادة من طبقة الخبراء لاتخاذ القرارات بالتأكيد.

وحاولوا أن يتطابق القانون مع الوثائق العليا والسياسات المعلنة. وعلى سبيل المثال فإن الخطة التنموية السادسة في جدول أعمالكم، وهي بالغة الأهمية. وأقولها لكم بأن هذه الخطة في غاية الأهمية، ولا يجوز في خصوصها التقصير والتغاضي والتساهل مطلقاً، وهذا يعني ضرورة إتمام هذه الخطة بصورة كاملة جيدة دقيقة. إذ تمر علينا وعلى البلد في الوقت الراهن أوضاع خاصة، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، ولذا فإن الخطة التي ترسمونها لمدة خمسة أعوام، يجب أن تكون كاملة بكل ما في الكلمة من معنى. وبالتالي حين يتم رسم هذه الخطة، ستدخل في عداد الوثائق العليا، والقانون الذي تضعونه، لا بد وأن يتطابق مع هذه الخطة أو الخطط الأخرى كالسياسات العامة للمادة 44 وأمثالها.. هذا ما يرتبط بقضية التقنين والتشريع، وهي قضية ستولون اهتمامكم بها إن شاء الله.

علماً بأنني أرى بعض الأصدقاء يكتبون في الصحف وأمثالها، بأن عدداً كبيراً من الأعضاء الذين دخلوا هذا المجلس، هم من الأعضاء الجدد، وليس لهم معرفة به. بيد أن هذه باعتقادي فرصة وليست تهديداً، وأساساً فإن الانتخابات وحالات التبدل والتنقل، تمثل فرصة بحد ذاتها. فأن تنزل إلى الساحة مجموعة جديدة لم تكن قد تعودت على المجلس، إلى جانب عدد من ذوي السوابق الذين ينقلون تجاربهم إليهم؛ أي التركيب بين القديم والجديد في المجالس، يعتبر أمراً مطلوباً وفرصة مغتنمة، فانتهزوا هذه الفرصة ما استطعتم، بكل رغبة وحيوية ونشاط، وباستثمار تجارب الآخرين.. هذا ما يتعلق بالقضايا القانونية التي تفوق أهمية على كل شيء باعتقادي.

وأما في الشأن الاقتصادي.. انظروا أيها الإخوة الأعزاء، والأخوات العزيزات! القضية الاقتصادية تعتبر هي القضية الرئيسية حقاً في بلدنا، لا في الوقت الحاضر، وإنما منذ خمسة أو ستة أعوام وأنا أؤكد عليها. كما وقلت قبل خمس أو

ست سنوات في حديثي بداية السنة [الفارسية الجديدة]، بأننا نتعرض للتهديد من جانبيين؛ أحدهما - ولعله هو الأهم - الجانب الاقتصادي⁽⁶⁾، وهذه هي الحقيقة.. هذا في الوقت الذي مازالت العقوبات لم تفرص علينا. فإن العدو بات يستخدم الاقتصاد كسلاح ضدنا، ولعلنا تصرفنا قليلاً تصرفاً في غير محله، وأظهرنا خوفنا واستياءنا الكبير من هذا السلاح، وبذلك نكون قد حرصناه على استخدامه بشكل أقوى. على أي حال، فالقضية الاقتصادية قضية فائقة الأهمية، ويجب علينا معالجتها. علماً بأن التنفيذ بيد الحكومة، وهي التي يجب عليها أن تخوض الميدان وتعمل في وسط الساحة، ولكن بمقدوركم أن تساعدوا كثيراً في هذا المجال. ولا بد من التأكيد في الدرجة الأولى على قضية الركود الاقتصادي، ومسألة الإنتاج المحلي التي تقع على جانب كبير من الأهمية. ولقد ذكرت في إحدى الخطابات قبل عدة أيام⁽⁷⁾ بأن على الحكومة، في أية حركة اقتصادية تتصدى لها، أن تبين لنا أين محل هذه الحركة من الاقتصاد المقاوم. فإن الاقتصاد المقاوم جدول متألف من خانات متعددة، وأي مبادرة نقوم بها، لا بد أن تتبين أنها تملأ أي واحدة من هذه الخانات. ففي إحدى الصفقات التي أرادت الحكومة إبرامها، تم الاتصال من قبل مكتبنا، مع المسؤول المعني، وسألوه أين تقع هذه الصفقة من الاقتصاد المقاوم؟ وعليهم أن يشرحوا ويوضحوا موضعها من الاقتصاد المقاوم، وأن لا تكون معارضة للاقتصاد المقاوم، وليس هذا وحسب، بل لا تكون محايدة أيضاً. إذن فإن من الأمور التي تنسم بأهمية بالغة، هي معالجة الإنتاج المحلي والركود الاقتصادي.

وقضية فرص العمل، هي الأخرى من القضايا الفائقة الأهمية، التي لها صلتها بالإنتاج المحلي وأمثاله. ولقد بتنا نكرّر ونقول جميعاً، فرجل الحكومة يقول، والنائب في المجلس يقول، وعالم الاقتصاد في الصحيفة يقول، بأن كذا بالمئة من المعامل معطلة، أو أنها تشتغل بأقل من نصف طاقتها. ولكن ثم ماذا؟ بالتالي يجب أن تعمل وتشتغل هذه المعامل، وبذلك سوف تتوفر فرص العمل. واعلموا أن الخجل الذي يستشعره النظام بسبب بطالة شاب، يفوق خجل الشاب نفسه في داخل بيته. وأنا شخصياً حين أفكر بهذا الشاب العاطل عن العمل أشعر بالخجل. فإن نسبة البطالة في بعض المدن عالية. علماً بأننا نعيّن نسبة البطالة إلى حد ما، وهو ما يقال من اثني عشر بالمئة أو عشرة بالمئة، بيد أن هذا يدل على متوسط النسبة. وحين يشهد المرء ذلك يأخذ الخجل. وإن شعوري أنا العبد الحقيير بالخجل، من مشاهدة هذه الأرقام ومطالعة هذه الحقائق، لا يقلّ عن ذلك الشاب العاطل عن العمل، الذي يعود إلى منزله صفر اليدين، بل يفوقه، وهذا ما يجب معالجته.

وقضية التهريب التي أشاروا إليها، ولطالما أشرت إليها أنا أيضاً، قضية في غاية الأهمية والجد، وهي في الحقيقة كالخنجر الذي يطعن النظام من الخلف. فإن هناك من يقوم بسحق مصالح البلاد عبر التهريب تحقيقاً لمطامعه الشخصية، وهذا ما يجب مكافحته والتصدي له. ومن البديهي بالطبع أن هذه المواجهة ليست بالعملية الهيئية، لأن أولئك الذين يحصلون على أرباح مليارية من التهريب، لا يكفون عن عملهم بهذه السهولة. فلا بد من مكافحة هذه الظاهرة، وهي مهمة تقع بالطبع على عاتق الحكومة، بيد أن المجلس هو الظهير والمساند لهذا التصدي الحكومي. فإن من واجبكم أنتم أن تعتزموا، وتقرروا، وتخططوا.. هذا بدوره ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية.

والقضية التالية هي القضية الثقافية. واعلموا أن الثقافة على المدى البعيد أهم من الاقتصاد بكثير، فإن الاقتصاد يمثل قضيتنا الفورية وأولويتنا الحالية، بيد أن الثقافة مسألة مستمرة بالغة الأهمية، وتتجلى أهميتها حتى في الشؤون الاقتصادية أيضاً. أيها الإخوة الأعزاء، وأيتها الأخوات العزيزات! إنني أشعر بنوع من التسيّب في الشأن الثقافي، وقد سادت الأجهزة الثقافية - الحكومية منها وغير الحكومية - حالة من التسيّب والإهمال في الجانب الثقافي، سواء في إنتاج الإصدارات الثقافية النافعة، أو في الحوّل دون المنتوجات الثقافية الضارة، ونحن مقصرون



في كلا هذين الجانبين. فإن أهمية النتاجات الثقافية لا تقلّ عن البضائع الاستهلاكية الجسدية، بل هي أهم منها. وعلى سبيل المثال، يكرّون التحذير من أكل البفك لضرره، ولكن كم هو ضرره، وما هو هذا الضرر، وما هي نسبته، وكم بالمئة من الناس يتضررون به؟ هذا ما يكرّونه دوماً، ولكن لا يجراً أي أحد على التحذير من ضرر الفلم الفلاني، أو الكتاب الفلاني، أو اللعبة الكمبيوترية الفلانية، وأمثال ذلك، لئلا يُتهم بالوقوف أمام حرية المعلومات وحرية تداولها.. صدّقوا أن أولئك الذين يُعتبرون هم الأساس في هذه الأمور، يتشدّدون أكثر منا على هذه القضايا. فإن أكثر مناطق العالم حرية في تداول المعلومات، هي الدول الغربية ومنها أمريكا، ومع هذا فإن الأخبار الدقيقة والواضحة التي تصل من أمريكا في السيطرة على معلومات الأشخاص وتوجيه الأصابع على الأمور التي يتحسس منها الجهاز، تثير استغراب الإنسان حقاً، ونحن لم ولا نمارس هذه السيطرة في المعلومات بمقدار عشر ما هم يمارسونه. ورغم هذا، بمجرد أن يُمنع بث فلم هنا أو يتم تحديد أو إغلاق إحدى الشبكات الكمبيوترية، يعلو ضجيجهم وصخبهم، ونحن أيضاً نصدّق بأننا حقاً قد أخطأنا.. كلا، لا بد من مراقبة هذه الأمور! فإن واجبنا هو إنتاج الإصدارات الثقافية النافعة، والحوّول دون المنتوجات الثقافية الضارة. وإني أشعر بنوع من التسيّب والتساهل في هذا الشأن، وهذا ما يجب عليكم أنتم أن تأخذوه بنظر الاعتبار، وأن تولوه أهمية.

وفيما يخص السياسات العامة، فإنكم أعضاء مجلس ثوري؛ ذلك أن مجلس الشورى الإسلامي، مركز ثوري ومنبثق من الثورة، ولذا يجب عليكم أن تتسموا بالنزعة الثورية وأن تثبتوا عليها وأن يكون عملكم ثورياً كذلك. علماً بأن للنزعة الثورية صوراً وأشكال، وقد تحدثتُ قبل يومين في مرقد الإمام الخميني⁽⁸⁾ قليلاً في هذا المجال، إن كنتم حاضرين أو سمعتم الخطاب. وبالتالي فإن للثورة قواعد وأسس. وعلى أي حال يجب عليكم أن تتصفوا بالثورية في تشريع القوانين وفي اتخاذ المواقف. واتخاذ المواقف أيضاً على نمطين: الأول اتخاذ المواقف الفردية التي تتجلى في خطاباتكم، والآخر اتخاذ المواقف العامة. والحق يقال أن المجلس التاسع قد ترك سجلاً مشرقاً في هذا المضمار. فلا بد من اتخاذ المواقف لمواجهة التيارات السياسية المعارضة للثورة والمعتدية عليها.

ولكم أن تنظروا على سبيل المثال إلى الكونغرس الأمريكي، فإنه لا شك في أن سلوك الحكومة الأمريكية معنا سلوكاً عديئياً بالكامل، وهذا ما أقوله لا عن عصبية أو عن حدس وطن، وإنما أقوله عن معلومات واضحة دقيقة، فإن الحكومة الأمريكية تتعامل مع الجمهورية الإسلامية تعاملاً عدائياً شديداً، ومع هذا فإن الكونغرس الأمريكي، يعترض على الحكومة قائلاً: لماذا تتعاملون مع إيران على سبيل المداراة! ويصدّرون القرارات باستمرار، ويتحدثون، ويفعلون ما يفعلون. ولكن من الذي يجب عليه أن يردهم؟ ومن الذي يتعيّن عليه أن ينزل إلى الساحة؟ ومن الذي يتحتّم عليه أن يلقمهم حجراً؟ فإن العدو في الساحة السياسية يحسب لردود الأفعال حسابها. فلو أنه قال شيئاً ولزمت الصمت، سيحسب بطريقة، ولو لزمت الصمت وطأطأتم برؤوسكم، سيحسب بطريقة، ولو رفعتم رؤوسكم ورددتموه، سيحسب بطريقة أخرى. ولو شعر العدو أنكم من أهل الانفعال والتنازل، فإنه لا يتراجع. وفي عالم السياسة أساساً لا وجود للتراجع والتنازل، وإنما يتقدم دوماً ويواصل جشعه، وهذا ما تشاهدونه في شتى القضايا، ومنها في المفاوضات النووية الأخيرة، حيث باتوا دوماً ما يطالبون، ويستزيدون، ويهدّدون، وأخذوا يكرّرون اليوم نفس ما كانوا يقولونه ويؤكدون عليه باستمرار آنذاك بشأن الحركة النووية وتخصيب اليورانيوم بنسبة عشرين بالمئة وما إلى ذلك من أن خيار الحرب على الطاولة، وهذا ما نجده يتردد على لسان رجال حكومتهم، ونواب مجلسهم، ومرشحيهم لرئاسة الجمهورية، فإن هؤلاء المرشّحين أو الثلاثة الذي بقوا في الساحة الانتخابية، يكرّرون أيضاً بأننا لو تسلّمنا مقاليد الأمور، سنفعل كذا وكذا!

وهناك نقطة ينبغي للأعضاء أن يلتفتوا إليها جيداً، وهي أن لدينا في داخل البلد صدوع (فوالق زلزالية) قومية، وصدوع عقائدية - كالسنة والشيعية على سبيل المثال -، وصدوع فئوية - كالفئات والتيارات الموجودة التي تشهدونها -، وهذه الصدوع ما لم يتم تفعيلها، لا يحدث زلزال، ولا إشكال في ذلك. فإن وجود الاختلافات لا ضير فيه. ولكن إذا تم تفعيل هذه الصدوع، فإنه سيؤدي إلى اندلاع الزلازل، ومحاولات العدو ترمي إلى تفعيلها، فكونوا على حذر. حيث نجدهم دوماً ما يعملون على إذكاء نيران الاختلاف لتأجيجها أكثر فأكثر، وحاولوا أن تحولوا دون ذلك. فلتكن لكل واحد منكم عقيدته، وانتماؤه إلى التيار «ألف» أو التيار «ب» أو التيار الفلاني الآخر، ولا بأس في ذلك. ولكن لا ينبغي أن يؤول هذا إلى الاشتباك والمهاترة باللسان، لأنها أحياناً ما تؤدي إلى الصراع باليد، «فإن الحرب أولها اللسان». فكونوا على حذر لئلا يعتمد العدو على تفعيل هذه الصدوع. وهذه هي إحدى النقاط الهامة.

ولا إشكال مطلقاً في أن تُدلي أنتِ برأيك في المجلس بشأن القضية السياسية الفلانية وفق رؤيتك السياسية، والآخر بحسب سياسته، ولكن لا تجرّوا ذلك إلى إثارة الصراع والنزاع، وهذا بعينه ما أطالب به بين الحكومة وغيرها، كالحكومة والمجلس، والحكومة والشعب. إذ من الممكن أن يرفض الناس بعض سياسات حكومة أو غالبيتها أو كلها، ولا بأس في ذلك. من ذا الذي لا يوجد لديه مخالف ومعارض ومنتقد؟ فإن لدينا بأجمعنا مخالفين ومعارضين ومنتقدين، ولا إشكال في ذلك. وإنما الإشكال في أن تُفضي هذه المعارضة إلى الاشتباك، واحذروا من أن لا يحدث هذا في المجلس، ولو حدث التوتر في المجلس - كما حدث في بعض الدورات السابقة - لانسحب هذا إلى أبناء المجتمع، ولساد التوتر فيهم، ولو من الناحية النفسية. وأما لو كان الهدوء والاستقرار هو الحاكم في المجلس، فإنه سينعكس على الناس أيضاً، وهذا أمرٌ بالغ الأهمية. {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ} (9) .. هذه هي خاصية السكينة، التي تعني الهدوء واستقرار الروح وعدم الانفعال، حيث تؤدي إلى أنه {لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ}، وتوفّر للمرء فرصة ازدياد إيمانه، وهذا أمرٌ في غاية الأهمية.

إن العدو على صعيد الرأي العالمي العام يحاول توجيه التهم لإيران الإسلامية، وعلى الصعيد الداخلي يسعى لتفعيل الصدوع، وعلى الصعيد الإقليمي في منطقة غرب آسيا يرمي إلى تمرير مشاريعه الخطيرة والهامة في هذه المنطقة الحساسة، وإزالة المانع الذي يعترضه، وهو عبارة عن إيران الإسلامية التي تقف حائلاً دون تحقيق مخططاته.. هذا ما يهدف إليه العدو. فإن له مخططاته المحددة في العراق وفي سوريا وفي فلسطين وفي لبنان. وقد ظهر ذات يوم في فلتات لسانهم اسم الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الحديث، وهذا ما ذكرته تلك السيدة التي كانت على رأس سياساتهم الخارجية قبل أعوام. وقد أخطأوا في إفحاصهم عن هذا الأمر. وهذا «الشرق الأوسط» على حدّ تعبيرهم - وهو تعبير مغلوط ونابع بالكامل عن الفكر والرأي والذهن الغربي المتكبر، بمعنى أن كل ما هو قريب من الغرب وأوروبا، يسمى الشرق الأدنى، وكل ما هو بعيد عنهم، يسمى الشرق الأقصى، وكل ما هو بين هذا وذاك، يسمى الشرق الأوسط، أي أن المعيار أوروبا، وآسيا بهذه العظمة ليست معياراً - حيث عبّروا عنه بـ«الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد»، يدل على أن لهم مخططاتهم في هذه المنطقة، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه المنطقة حساسة للغاية من جهات مختلفة، كتواجد الدين الإسلامي والمسلمين، ووجود الكيان الصهيوني، وتوفر المصادر النفطية الهائلة، والممرات المائية الدولية الهامة - من قبيل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، ومضايق أخرى بالغة الأهمية في العالم، من حيث الجغرافيا السياسية، ومن الناحية الاستراتيجية - ولذا فإن لهم حساسيتهم تجاه هذه المنطقة، ولهم مشاريعهم ومخططاتهم، ويبتغون تمريرها دون أي عرقلة ومانع. والجمهورية الإسلامية قد نزلت إلى الساحة وحالت دون تحقيقها، فإنهم كانوا يهدفون إلى ابتلاع العراق، والجمهورية الإسلامية صدّتهم عن ذلك، وهذا ما أثار استيائهم، وبدد مشاريعهم. هل تعلمون أن العراق بلدٌ ثريٌّ جداً؟ إنه بلدٌ غنيٌّ للغاية، وكانت بغيتهم ابتلاعه والسيطرة



عليه، ليتمكنوا من خلال ذلك تهديد إيران باستمرار. كما أنهم من جهة الشرق، كانوا يريدون ممارسة التهديد بطريقة أخرى. بيد أن سياسات الجمهورية الإسلامية وقفت حائلاً ومانعاً أمامهم، وها هم بصدد إزالة هذا المانع. وشبيهه هذا ما حصل في الشأن السوري والفلسطيني أيضاً.. هذه هي سياساتهم، والواجب عليكم أن تقفوا في وجه هذه السياسات، وأن تميظوا اللثام عن وجه الاستكبار، وأن تكشفوا عن الحقائق المتوافرة أو التي تتوافر لديكم بشأن الاستكبار ونظام الهيمنة، وأن تتحدثوا وتصنعوا الأجواء في خطاباتكم وفي مواقفكم العامة.

وكونوا على حذر لئلا يصبّ قولكم وفعلكم في خدمة الأهداف الأمريكية. وهذا ما حدث أحياناً في الماضي، حيث تكلم نائب في المجلس بكلمة، كانت تصب مئة بالمئة في خدمة أهداف الكيان الصهيوني.. مئة بالمئة لا تسعين بالمئة! وكأنه قد أمليت له كلماتهم، وقام هنا بقراءتها.. هذا ما حصل بالفعل ولكن بشكل نادر، فاحذروا لئلا تحدث مثل هذه الأمور.

لقد طال بنا المقام، وليست من عادتي أن أتحدث كثيراً في هذه الجلسة. نسأل الله أن يوفقكم ويعينكم. وأنا بدوري أدعو لكم، كما طالب بذلك السيد الدكتور لاريجاني، فإني حقاً أدعو لكم أنتم السادة، من الإخوة والأخوات. وأسألكم أن لا تنسوني أنتم أيضاً من الدعاء، ليتسنى لي النهوض بهذا المسؤولية التي على عاتقي، وهي مسؤولية ثقيلة وليست بالهينة.

إلهنا! نسألك بحق محمد وآل محمد أن تهيب لنا موجبات رضاك، وأن توفقنا لكسب مرضاتك، وأن تجعل قلب ولي العصر (أرواحنا فداه) عنا راضياً، وأن تحشر شهداءنا الأعزاء مع النبي.

والسلام عليكم ورحمة الله

الهوامش:

1- في بداية اللقاء الذي أقيم بمناسبة بدء أعمال الدورة العاشرة لمجلس الشورى الإسلامي، تحدث الدكتور علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي.

2- سورة العصر، الآية 2 وجزء من الآية 3.

3- مصباح المتهجد، ج 2، ص 592.

4- رسالة قائد الثورة الإسلامية المعظم بمناسبة بدء أعمال الدورة العاشرة لمجلس الشورى الإسلامي (24/05/2016).

5- خطاب قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه رئيس ونواب مجلس الشورى الإسلامي (29/05/2011).

6- خطاب قائد الثورة الإسلامية المعظم في بداية العام الإيراني 1386 هجري شمسي (آذار/مارس 2008).



دفتر مقام معظم رهبری
www.leader.ir

-
- 7- خطاب قائد الثورة الإسلامية المعظم في مراسم الذكرى 27 لرحيل الإمام الخميني (رض)، (03/06/2016).
- 8- خطاب قائد الثورة الإسلامية المعظم في مراسم الذكرى 27 لرحيل الإمام الخميني (رض)، (03/06/2016).
- 9- سورة الفتح، جزء من الآية 4.